الاتحاد الأردني لشركات التأمين
Jordan Insurance Federation

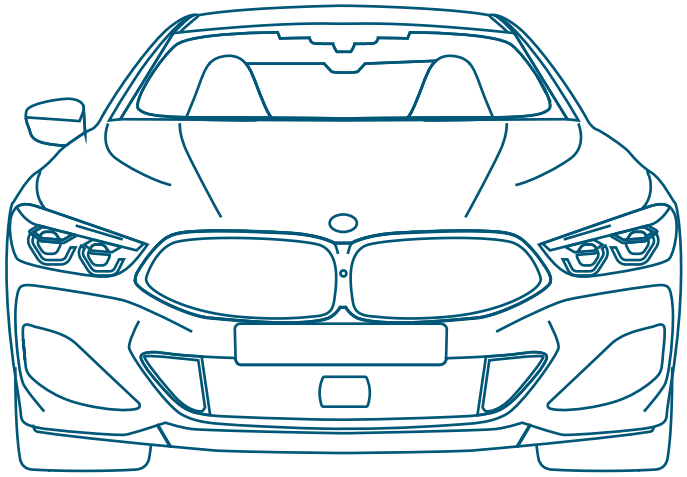

لجنة تأمين السيارات

الاتحاد الأردني لشركات التأمين
Jordan Insurance Federation

تشكيلات اللجان الفنية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤

لجنة تأمـــين السيـــارات

- منسق أعمال اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات: السيد وليد القطط- عضو مجلس إدارة الإتحاد- ممثل شركة المنارة الإسلامية للتأمين[١]

- أعضاء اللجنة التنفيذية[٢]

١-	عصام بركات	رئيس اللجنة	شركة الشرق الأوسط للتأمين
٢-	رائد جودة	نائب رئيس اللجنة	شركة التأمين الأردنية
٣-	نورز بشتو	عضو	المجموعة العربية الأردنية للتأمين
٤-	عادل حسني عبد الغفور	عضو	شركة المنارة الإسلامية للتأمين
٥-	عبد الحليم قطيشات	عضو	شركة المتوسط والخليج للتأمين(ميدغلف)

- أعضاء الهيئة العامة - لجنة تأمين السيارات

١-	عبد الحميد القضاة	الشركة الاردنية الفرنسية للتأمين (جوفيكو)
٢-	مايكل الحلتة	شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين
٣-	ثائر التميمي	شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين
٤-	صدقي المطارنة	شركة الضامنون العرب للتأمين
٥-	أحمد حسين	شركة القدس للتأمين
٦-	أحمد عواد	شركة فيلادلفيا للتأمين
٧-	محمد علي الحلالشه شحدة أبو صقري	شركة التأمين الاسلامية
٨-	فارس النمري	شركة دلتا للتأمين
٩-	محمد العواملة	شركة سوليدرتي- الأولى للتأمين[٣]
١٠-	حسام الشيخ علي	شركة التأمين العربية-الأردن
١١-	إبراهيم دبابنه	الشركة المتحدة للتأمين
١٢-	ابراهيم الجالودي	مجموعة الخليج للتأمين-الأردن
١٣-	الياس مشربش	شركة التأمين الوطنية

---

(١) تم تسمية السيد وليد القطط عضو مجلس إدارة الاتحاد منسقاً لأعمال اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بناءً على قرار مجلس الإدارة في٢٠٢٣/٣/٥، خلفاً للسيد علاء عبد الجواد.

(٢) تم إنتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية في إجتماع الهيئة العامة للجنة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٦.

(٣) مثل السيد محمد العواملة شركة سوليدرتي- الأولى للتأمين بدلاً من السيد أيمن عبد الرحمن والذي استقاله من الشركة تاريخ ٢٠٢٣/١١/٧.

لجنة تأمين السيارات والمكاتب العربية الموحدة

عقدت لجنة تأمين السيارات خلال عام 2023 (6) اجتماعات من ضمنها اجتماع مشترك مع اللجنة التنفيذية للجنة القانونية واجتماع الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات واجتماعات مشتركة ضمن عضوية التأمين في الفريق الفني المشكل لتنظيم سوق المركبات (تأمين الكفالات).

تضمن جدول أعمال اللجنة في عام 2023 المواضيع التالية:-

1. مناقشة مسودة مشروع قانون عقد التأمين.
2. مناقشة مقترح اللجنة المالية في الاتحاد بخصوص تكليف المكتب الموحد الأردني بإصدار البطاقة البرتقالية بدلاً من إصدارها من خلال شركات التأمين وارتباطه بموضوع الفوترة الوطني.
3. مقترح التعاون بين الاتحاد وشركة كارسير لتزويد الاتحاد بمعلومات المركبات التي تعمل بالتطبيقات الذكية والسجل التاريخي لمعلومات هذه المركبات، مقابل حصولها على المعلومات المتعلقة بقيمة التعويضات المدفوعة لكل مركبة.
4. موضوع موقوف ادعاء السيارات (الحدود والحافلات) التي يزيد عمرها عن (5) سنوات.
5. قرارات محاكم التمييز المتعلقة بفرع تأمين المركبات.
6. مناقشة الأضرار التي تسببها المركبات وبالذات الشاحنات الكبيرة لأجهزة التفتيش الإلكترونية في المراكز الحدودية.
7. مناقشة موضوع ورود أخطاء متكررة في أرقام هواتف أطراف الحادث الواردة على مخطط الحادث الإلكتروني الأمر الذي يحرم شركات التأمين من التواصل مع أطراف الحادث.
8. قانون رقم (18) لسنة 2023 قانون معدل لقانون السير المنشور في الجريدة الرسمية رقم 5874 تاريخ 2023/8/13 ومناقشة أثره المتوقع على انخفاض الحوادث المرورية.
9. نظام صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات.
10. موضوع زيادة عدد المركبات غير مؤمنة وتكرار أعداد الحوادث التي تسببها هذه المركبات.
11. دراسة موضوع المسؤولية المدنية التي يكون فيها المتضرر هو السبب الرئيسي لوقوع الحادث.
12. موضوع الكفالات المطلوبة من مستوردي السيارات حسب قرار رئاسة الوزراء المفترض تطبيقه من 2023/10/1.
13. مناقشة محضر اجتماع مشترك لأعضاء مجمع تأمين الحافلات/الباصات والحدود والبنك المركزي الأردني وممثلي المصفي القانوني للشركة العربية الألمانية للتأمين.

14. التواصل مع أعضاء الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات.
15. البرامج التدريبية في تأمين السيارات لعامي 2023-2024.
16. التعاون الأردني العربي في مجال تأمين المركبات.
17. آلية عمل اللجان الفنية العاملة تحت إطار الاتحاد.
18. تشكيلة اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات للدورة 2022-2024.

حققت لجنة تأمين السيارات النتائج التالية:-

أولا: مناقشة مسودة مشروع قانون عقد التأمين

- ناقشت اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات مع اللجنة التنفيذية للجنة القانونية في اجتماعها المشترك تاريخ 2023/1/24 مقترحات اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات لبحث إمكانية إيجاد حلول تشريعية وقانونية من خلال بنود مسودة مشروع قانون عقد التأمين لمعالجة العديد من النقاط والظواهر السلبية المرتبطة بملف التأمين الإلزامي والتي أصبحت تمثل مدخلاً واسعاً يتم استغلالها للحصول على تعويضات باهظة وغير محقة.
- أثنت اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات على مقترحات اللجنة القانونية في مشروع قانون عقد التأمين والتأكيد على أن اللجنتين يلتقيان في الكثير من المواضيع أهمها معالجة ظاهرة الحوادث المفتعلة وظاهرة الاتجار بالحقوق المالية الناتجة عن مطالبات الإصابات الجسمانية من بعض المحامين والمرتبطة أساساً بالمبالغة وعدم ضبط إجراءات إصدار بعض تقارير الطب الشرعي وتقارير العجوزات وكذلك الاستشارات الطبية والاختصاص المكاني، وموضوع الخبراء المعتمدين لدى المحاكم وتقارير الخبرة في الدعاوى الحقوقية وبعض تقارير الخبرة غير المحقة والمرتبطة بشكل أساسي بظاهرة "بيع وشراء مخطط الكروكي".
- اتفقت اللجنتان على أن الظواهر المتعلقة بشراء الحقوق المتنازع عليها وأهمية وجود لجان أولية واستئنافية وذلك لغايات تقدير مدة التعطل ونسبة العجز للمتضررين من حوادث السير والإصابات المشمولة بعقود التأمين كأن تطبق جداول العجوزات المرفق بقانون المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- تم خلال الاجتماع مناقشة الملاحظات المشتركة بين اللجنتين في مسودة مشروع قانون عقد التأمين والاطلاع على نقاط الالتقاء بين اللجنتين في أهمية معالجة مواضيع تقارير الطب الشرعي ونسب العجوزات والاختصاص المكاني والاستشارات الطبية والحوادث المفتعلة، وشراء الحقوق التعويضية "ظاهرة بيع وشراء مخططات الكروكي" وموضوع الخبراء المكلفين لدى المحاكم سواء من ناحية شروط ترخيصهم أو من ناحية البيانات الفنية التي يتضمنها تقرير الخبرة وأسس احتساب الكلفة الفنية للتعويض وضرورة فرض الرقابة الحقيقية على هذه التقارير وتقارير الكشف المستعجل والتي أصبحت في واقع الحال هي المصدر الرئيسي للأحكام القضائية.

- أوضحت اللجنة القانونية في اجتماعها المشترك باقتراح عدد من نصوص المواد المتعلقة بالبند أعلاه تحت بند أحكام عامة وذلك خلال دراستها لملاحظات قطاع التأمين على مسودة مشروع قانون عقد التأمين.
- أوصت اللجنة في إجتماعها تاريخ 2023/7/20 أن يقوم الاتحاد بتزويد اللجان الفنية وبضمنها لجنة تأمين السيارات بنسخة من مسودة مشروع القانون بصيغتها النهائية بعد انجازه مؤخرا من اللجنة المشتركة بالتعاون مع البنك المركزي الأردني، ليُصار إلى دراسة البنود الخاصة بفرع تأمين السيارات وإبداء أية ملاحظات عليها إن وجدت.

ثانياً: مناقشة مقترح اللجنة المالية في الاتحاد بخصوص تكليف المكتب الموحد الأردني بإصدار البطاقة البرتقالية بدلاً من إصدارها من خلال شركات التأمين وإرتباطه بموضوع الفوترة الوطني

- ناقشت اللجنة في اجتماعها تاريخ 2023/3/26 توصية اللجنة المالية في اجتماعها المنعقد تاريخ 2023/2/19 والمتمثلة بإمكانية إصدار البطاقة البرتقالية من قبل المكتب الموحد الأردني بدلاً من إصدارها من خلال شركات التأمين لتخفيف الأعباء على شركات التأمين وتجنب العديد من الإشكاليات المالية التي قد تصاحب تطبيق نظام الفوترة الوطني على البطاقة البرتقالية، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول العربية الأخرى التي تقوم بإصدار البطاقة البرتقالية من قبل المكتب الموحد.
- أكدت اللجنة أن إصدار البطاقة البرتقالية من خلال المكتب الموحد بدلاً من إصدارها من شركات التأمين سيحقق عدد من الإيجابيات لشركات التأمين الأعضاء في المجمع ومنها ما يلي:

أ. إمكانية الاستفادة من تطبيق التأمين الموحد الإلكتروني الذي أطلقه الاتحاد لبيع البطاقة البرتقالية إلكترونياً والتسهيل على المواطنين.

ب. الاستفادة من الانتشار الجغرافي للمكتب الموحد في كافة محافظات المملكة لبيع البطاقة البرتقالية وتخفيف الكلف المالية على شركات التأمين.

ج. ضبط موضوع التحصيل المالي لأقساط البطاقة البرتقالية من خلال الاتحاد بدلاً من التأخير الحالي الذي يقع من بعض شركات التأمين نتيجة التاخر في تحصيلها من بعض وسطاء التأمين أو وكلاء التأمين المعتمدين لهذه الشركات.

د. تجنب العديد من المعضلات مثل تعقيد إجراءات نظام الفوترة لربطه مع كافة الشركات، بالإضافة الى تفادي عقبات الإفصاح عن عمولة البيع وسقفها بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الربط مع كافة أطراف المجمع.

- وبهدف تنظيم عمل البطاقة البرتقالية الموافقة على مقترح إصدار البطاقة البرتقالية من خلال المكتب الموحد بدلاً من إصدارها من خلال شركات التأمين (كما هو متبع حاليا)، حيث إن هذا المقترح يصب من الناحية التنظيمية لعملية إصدار البطاقة البرتقالية لما فيه مصلحة للقطاع، لا سيما أن البطاقة البرتقالية هي مجمع بين شركات التأمين العاملة في المملكة أي يتم توزيع الأقساط على جميع الشركات سواء أكان الإصدار للبطاقة من قبل المكتب الموحد أو من قبل شركات التأمين.

- وفي حال موافقة المجلس على تكليف المكتب الموحد بإصدار البطاقة البرتقالية أن يتم عرض توصية اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بالموافقة على مقترح اللجنة المالية على مجلس إدارة الاتحاد أن يتم الترتيب لمخاطبة الاتحاد لشركات التأمين بموجب كتب رسمية لإعلامها بالتوجه الجديد والوقوف على ملاحظاتها وطلب المقترحات لتعديل اتفاقية البطاقة البرتقالية النافذة حالياً وبما ينسجم مع التوجه الجديد ليُصار إلى إعادة توقيع الاتفاقية من شركات التأمين الأعضاء في هذا المجمع.

ثالثاً: مقترح التعاون بين الاتحاد وشركة كارسير لتزويد الاتحاد بمعلومات المركبات التي تعمل بالتطبيقات الذكية والسجل التاريخي لمعلومات هذه المركبات، مقابل حصولها على المعلومات المتعلقة بقيمة التعويضات المدفوعة لكل مركبة

- ناقشت اللجنة في اجتماعها تاريخ 2023/7/20 مقترح التعاون بين الاتحاد وشركة كارسير لتزويد الاتحاد بمعلومات المركبات التي تعمل بالتطبيقات الذكية والسجل التاريخي لمعلومات هذه المركبات، مقابل حصولها على المعلومات المتعلقة بقيمة التعويضات المدفوعة لكل مركبة ومدى استفادة شركات التأمين من هذه المعلومات وأن يكون التعاقد معهم بشكل اختياري لمن يرغب من الشركات من خلال الاتحاد.
- وخلال الاجتماع تم عرض مقترح اجتماع آخر مماثل مع ممثلي شركة JOClaims بهدف بحث إمكانية الاستفادة من خدمة استخدام الذكاء الاصطناعي في معاينة أضرار مركبات الغير وخصوصاً في المحافظات بحيث يقوم ذات المتضرر باستخدام تقنية التصوير الذكي لأضرار مركبته وتحميلها على موقع شركة التأمين بهدف تقدير هذه الأضرار وعرض التسوية المناسبة دون الحاجة لمراجعة شركة التأمين بشكل مباشر وحال الاتفاق يتم تحويل مبلغ التسوية إلى المتضرر من خلال اتفاقية مع أي من شركات الصرافة التي تمتلك فروع متعددة جغرافياً في محافظات المملكة وبحيث يتم توقيع المخالصة لديهم وذلك كمحاولة إضافية للمساهمة في الحد من ذات ظاهرة بيع مخططات الكروكي واللجوء للتقاضي المشار لها مع الإشارة أن هذا المشروع عبارة عن مقترح أولى بحاجة لمزيد من الدراسة وحال تنفيذه يتطلب تنظيم حملة إعلامية واسعة ومحترفة على أمل تحقيق النتائج المرجوة.
- أكدت اللجنة انفتاح القطاع على التعاون مع أي من الشركات المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات التي تعمل في مجال الحلول التأمينية لحوادث المركبات وبحث إمكانية الاستفادة من هذه الخدمات بما يساهم في الحد من ظاهرة الاتجار بمخططات الكروكي والحقوق التعويضية ذات الصلة ،وكذلك أهمية تبادل البيانات ما بين شركات التأمين والجهات الخارجية المتخصصة وعلى أن يتم استكمال بحث هذا المقترح حال استكمال الحصول على بعض التفاصيل الضرورية من ناحية آلية معالجة هذه البيانات وطريقة توظيفها والحفاظ عليها وبما يخدم الأهداف المرجوة لكافة الشركات الزميلة.
- استناداً للتوصية المتخذة في محضر الاجتماع المنعقد تاريخ 2023/7/20، عقدت اللجنة اجتماعها بتاريخ 2023/9/6 وناقشت مقترح التعاون ما بين الاتحاد وشركات التأمين وشركة كارسير لتزويد الاتحاد بالمعلومات من خلال التطبيقات الذكية والسجل التاريخي عن المركبات مقابل حصولها على المعلومات المتعلقة بقيمة التعويضات المدفوعة لكل مركبة.

- بهدف الوقوف على آراء وملاحظات جميع شركات التأمين تم اقتراح ما يلي:-

أ. الاقتراح بدعوة أعضاء الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات لحضور اجتماع موسع في مقر الاتحاد مع مندوبي شركة كارسير لتقديم عرض عن المعلومات المتوفرة لديهم وإمكانية التعاون المشترك ليصار إلى نقل وجهة نظرهم لإداراتهم في شركات التأمين بهذا الخصوص.

ب. أشارت اللجنة إلى أن هناك عدد من الشركات قد قامت مسبقا بالتعاون مع شركة كارسير بشكل فردي وتوقيع اتفاقيات ثنائية بهذا الخصوص.

ج. أطلع السيد وليد القطيطي منسق أعمال اللجنة وعضو مجلس إدارة الاتحاد اللجنة بأن هناك مشروع قيد الدراسة من مجلس إدارة الاتحاد قد يسهم في توفير المعلومات للمركبات المرخصة لنقل الركاب بموجب التطبيقات الذكية دون اللجوء إلى شركة كارسير ولكن رغبة الشركات بالتعاون مع هذه الشركة من عدمه يعتمد على رغبتها في الحصول على المعلومات سواء المتعلقة بمركبات التطبيقات الذكية أو من خلال الحصول على معلومات إضافية من قبل جهات أخرى.

رابعاً: موضوع موقوف ادعاء السيارات (الحدود والحافلات) التي يزيد عمرها عن (5) سنوات

- ناقشت اللجنة في اجتماعها تاريخ 2023/7/20 موضوع موقوف ادعاء السيارات (الحدود والحافلات) التي يزيد عمرها عن (5) سنوات، كما أوضح السيد وليد القطيطي عضو مجلس إدارة الاتحاد منسق أعمال لجنة تأمين السيارات بأن السيد عماد الحجة قد تواصل معه بخصوص إمكانية عرض موضوع موقوف ادعاء سيارات (حافلات، حدود) والذي يزيد عمره عن (12) سنة، ولم يراجع شركة التأمين أي من أطراف الحادث لتقديم مطالبة، ومدى الحاجة لإبقاء هذا الملف مفتوح في الشركة المعنية والابقاء على المخصصات المالية الخاصة بهذا الملف كمبالغ احتياطيه، مع مقترح أن يتم اغلاق هذا الملف تحت بند التقادم.
- أبدت اللجنة تخوفها من إمكانية إعادة فتح الملف مرة أخرى حال مطالبة قضائية من المتضرر.
- أوصت اللجنة بضرورة عرض الموضوع على لجنة المجمع لأخذ رأيهم بخصوص هذا الملف، ومدى إمكانية استقبال الاتحاد لمثل هذه الملفات كون عددها قليل جداً لا يتجاوز 5% من عدد الحوادث لهذه المجمعات.

خامساً: قرارات محاكم التمييز المتعلقة بفرع تأمين المركبات

- ناقشت اللجنة في اجتماعها في 2023/7/20 موضوع إمكانية تبادل الخبرات بين شركات التأمين للإستفادة منها في مختلف المجالات وبشكل خاص قرارات محكمة التمييز بخصوص فرع تأمين المركبات.

- استناداً للتوصية المتخذة في الاجتماع، قام الاتحاد بمخاطبة شركات التأمين بكتابه رقم أت/2023/8/145 تاريخ 2023/8/20 لتزويد الاتحاد بأية قرارات قضائية وخاصة التمييزية منها والتي صدرت وكانت شركات التأمين طرفاً فيها خارج عن النطاق المألوف في سير القضايا ليُصار إلى تعميمها على شركات التأمين للإستفادة منها في حال كانت القرارات لصالح الشركات.

سادساً: مناقشة الأضرار التي تسببها المركبات وبالذات الشاحنات الكبيرة لأجهزة التفتيش الإلكترونية في المراكز الحدودية

- ناقشت اللجنة في اجتماعها تاريخ 2023/9/6 الأضرار والحوادث التي تسببها المركبات وبالذات الشاحنات الكبيرة لأجهزة التفتيش الإلكترونية لدى عدة شركات تأمين وتكرار حدوثها في المراكز الجمركية/الحدودية.
- أفادت اللجنة إلى أن تكاليف إصلاح هذه الأضرار عالية جداً لارتفاع ثمنها وخصوصية هذه الأجهزة والأماكن المتواجدة فيها من الجهات الحكومية المشرفة عليها واعتماد مسوي خسائر من طرفهم للكشف على هذه الاجهزة في المطالبات الناجمة في عدة حوادث.
- ثمن الحضور من خلال تجاربهم تعاون الجمارك والدوائر الحكومية مع شركات التأمين لمعالجة هذه المطالبات بمبالغ أقل من المبالغ التي تم المطالبة بها في المرة الأولى علماً بأن جزء كبير من هذه الأجهزة تكون بتمويل ودعم من جهات ودول غربية في إطار الدعم اللوجستي للمملكة الأردنية الهاشمية.
- أوصت اللجنة إمكانية الطلب من الاتحاد بترتيب إجتماع مع المعنيين في دائرة الجمارك والجهات ذات العلاقة لزيارتهم ومناقشة هذا الموضوع لمناقشة أية مقترحات مستقبلية قد تسهم في التخفيف من هذه الحوادث التي قد يتعمدها مهربو البضائع بهدف تشتيت الكوادر الجمركية عند التفتيش.

سابعاً: مناقشة موضوع ورود أخطاء متكررة في أرقام هواتف أطراف الحادث الواردة على مخطط الحادث الإلكتروني الأمر الذي يحرم شركات التأمين من التواصل مع أطراف الحادث

- ناقشت اللجنة في اجتماعها تاريخ 2023/9/6 موضوع ورود أخطاء متكررة في أرقام هواتف أطراف الحادث الواردة في مخطط الحادث الإلكتروني (الكروكى).
- نظراً لورود ملاحظات من عدد من شركات التأمين الزميلة أنه لدى محاولة الشركات الحصول على معلومات الأشخاص المتضررين من الحوادث من خلال نظام الكروكى الإلكتروني للتواصل معهم لحل ودي وتقديم الخدمات لهم من خلال سرعة دفع التعويض وتسوية ملف الحادث، تبين وجود العديد من أرقام الهواتف غير الصحيحة لأطراف المتضررين سواء سائقي المركبات الأخرى أو المصابين المتواجدين في هذه المركبات.

- استناداً للتوصية المتخذة في الاجتماع، قام الاتحاد بمخاطبة مديرية الأمن العام – إدارة السير المركزية بكتابه رقم أت/2023/11/96 تاريخ 2023/11/19 وبحث إمكانية التعاون في تحسين وتجويد بيانات أطراف الحادث الواردة في الكروكى من حيث الدقة من خلال تسجيل أرقام هواتف صحيحة للمتضررين وذلك ليتسنى لشركات التأمين خدمة المتضررين من الحوادث بأسرع وقت ممكن.

ثامناً: قانون رقم (18) لسنة 2023 قانون معدل لقانون السير المنشور في الجريدة الرسمية رقم 5874 تاريخ 2023/8/13 ومناقشة أثره المتوقع على إنخفاض الحوادث المرورية

- ناقشت اللجنة في اجتماعها تاريخ 2023/9/6 قانون رقم (18) لسنة 2023 قانون معدل لقانون السير المنشور في الجريدة الرسمية رقم 5874 تاريخ 2023/8/13 والذي بدأ تطبيقه اعتباراً من 2023/9/12.
- ارتأت اللجنة أن هذه التعديلات ستصب في صالح تعديل سلوكيات السائقين وتتطلع اللجنة أن ينعكس هذا القانون وأثره المتوقع على انخفاض الحوادث المرورية بعدد الوفيات الناجمة منها وبالتالي على نتائج أعمال فرع تأمين المركبات.
- أن تقوم اللجنة بإعادة تقييم الوضع بعد فترة من تطبيقه على أرض الواقع في ضوء النتائج التي تتوصل اليها.

تاسعاً: نظام صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات

- استناداً إلى نص المادة (9) من نظام صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات والتي تشير إلى تولي إدارة هذا الصندوق لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء يعينون بقرار من محافظ البنك المركزي
- يكون رئيس هذه اللجنة أحد موظفي دائرة الرقابة على أعمال التأمين في البنك المركزي الأردني وبعضوية أثنين آخرين يتم انتخابهم من شركات التأمين، والذي تم إقراره يوم الأحد الموافق 2023/9/10 من السادة مجلس الوزراء والذي سبق للاتحاد تقديم ملاحظات عليه للسادة البنك المركزي الأردني بموجب كتابه رقم أت/2023/2/54 تاريخ 2023/2/10 ونسخة منه لشركات التأمين الأعضاء.
- خاطب الاتحاد السادة المدراء العامون والرؤساء التنفيذيون لشركات التأمين بكتابه رقم أت/2023/9/60 في 2023/9/11 والمتضمن تسمية مرشح واحد فقط من السادة المدراء العامون أو الرؤساء التنفيذيون لشركات التأمين بالترشح لعضوية هذه اللجنة بناء على طلب البنك المركزي الأردني.
- خاطب الاتحاد السادة أعضاء الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات بكتابه رقم أت/2023/9/62 في 2023/9/11 حول دعوتهم لحضور الإجتماع يوم الخميس الموافق 2023/9/14 لانتخاب ممثل عن العاملين في دوائر تأمين السيارات.
- عقدت الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات إجتماعها تاريخ 2023/9/14 بهدف إجراء انتخابات من ممثلي قطاع التأمين لإختيار ممثلين أثنين عن الشركات في لجنة إدارة صندوق تعويض المتضررين

من حوادث المركبات ونظراً لإستلام الاتحاد فقط الرغبة بالإنضمام لعضوية هذه اللجنة بموجب البريد الإلكتروني الوارد للاتحاد من شركة المنارة الاسلامية للتأمين برغبة السيد وليد القطط مدير عام الشركة ممثل عن المدراء العامين لشركات التأمين ورغبة السيد رائد جودة ممثل عن الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات من شركة التأمين الأردنية والذين تم اختيارهم بالتزكية نظراً لعدم وجود مرشحين اخرين في لجنة إدارة صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات.

- استناداً للتوصية المتخذة في الاجتماع، خاطب الاتحاد السادة البنك المركزي الأردني بكتابه رقم أت/2023/9/72 في 2023/9/14 لإعلامهم بالترشيحات والانتخابات التي تابعها الاتحاد والتي توصلت للاتفاق على تسمية ممثلي قطاع التأمين من السادة كل من:-
  1. السيد وليد القطط- عضو مجلس إدارة الاتحاد- مدير عام شركة المنارة الإسلامية للتأمين علماً بأنه أيضاً هو المسمى كمنسق من مجلس إدارة الاتحاد للجنة تأمين السيارات.
  2. السيد رائد جودة- مدير دائرة تأمين السيارات في شركة التأمين الأردنية- نائب رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات في الاتحاد.
- نظراً لوجود ممثلين عن قطاع التأمين في لجنة إدارة صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات وأهمية المكاشفة والإطلاع على نتائج أعمال الصندوق من حيث الإيرادات والمصروفات والحوادث التي يتم النظر فيها، فقد اقترحت الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات على ممثلي الاتحاد الذين تم تسميتهم من القطاع طرح فكرة إعادة إصدار تقرير سنوي مفصل بأعمال الصندوق من حيث الإيرادات والمصروفات ومبالغ المستردات والحوادث التي يتم مراجعة الصندوق بها وتلك المدفوعة أو المرفوضة وغيرها من التفاصيل ونشرها أسوة بما كان معمول به سابقاً.
- قام الاتحاد بتعميم كتابه رقم أت/2023/10/58 تاريخ 2023/10/10 الموجه لشركات التأمين الأعضاء حول نظام رقم (62) لسنة 2023 نظام صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات غير المغطاة بتأمين إلزامي صادر بمقتضى المادتين (80) و(81) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (12) لسنة 2021، والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (5885) الصادر بتاريخ 2023/10/5 للاطلاع والعلم.

عاشراً: موضوع زيادة عدد المركبات غير مؤمنة وتكرار أعداد الحوادث التي تسببها هذه المركبات

ناقشت الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات في اجتماعها تاريخ 2023/9/14 موضوع زيادة عدد المركبات غير مؤمنة وتكرار أعداد الحوادث التي تسببها هذه المركبات والتي تنتج عنها الوفيات والإصابات والتخوف من ازدياد عدد هذه المركبات، وبحث إمكانية إيجاد آلية لضبط هذه المركبات وإيقاع المخالفات عليها أو حث مالكيها لإجراء التأمين عليها حفاظا على أرواح وحقوق الغير.

الحادي عشر: دراسة موضوع المسؤولية المدنية التي يكون فيها المتضرر هو السبب الرئيسي لوقوع الحادث

- ورد للاتحاد كتاب السادة مجلس النواب تاريخ 2023/9/21 بخصوص دعوة سعادة رئيس الاتحاد لحضور الاجتماع والذي عقد يوم الإثنين الموافق 2023/9/25 في مقر مجلس النواب لمناقشة موضوع المسؤولية المدنية التي يكون فيها المتضرر هو السبب الرئيسي لموضوع الحادث.
- خاطب الاتحاد السادة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجنة القانونية واللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بكتابه رقم أت/2023/9/129 في 2023/9/21 حول دعوتهم لحضور الاجتماع المشترك والذي عقد يوم الأحد الموافق 2023/9/24 وذلك بهدف الخروج برأي فني وقانوني موحد ليُصار إلى عرضه من قبل ممثلي الاتحاد.
- درست اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات في اجتماعها المشترك مع اللجنة التنفيذية للجنة القانونية تاريخ 2023/9/24 موضوع المسؤولية المدنية التي يكون فيها المتضرر هو السبب الرئيسي لوقوع الحادث وذلك لغايات الوقوف على الرأي الفني والقانوني والاتفاق على رأي موحد.
- بين الحضور أن الموضوع مهم جداً وإن المادة (27) من قانون السير تطور إيجابي من المشرع الأردني في إطار السعي إلى الحد من الحوادث المرورية بضرورة أن يتحمل كافة عناصر البيئة المرورية مسؤولياتها ومراعاة الالتزامات الواجبة عليها بضرورة التقيد بقواعد السلامة العامة والتي من شأنها الحد من حوادث الدهس.
- أشار الحضور إلى أنه لغاية الآن لم تحدث إشكاليات في التطبيق لدى شركات التأمين، حيث أن قطاع التأمين ملتزم بالقوانين والانظمة السارية المفعول، وفي حال وجود خلاف حول تطبيق نصوص القانون فإن القضاء هو الفيصل في ذلك الأمر، وإن الاجتهادات القضائية يتم مراعاتها من شركات التأمين في التعامل مع المتضررين.
- إن شركات التأمين ملتزمة بالتعويض وفق أحكام نظام التأمين الإلزامي إذ نصت المادة (3) من نظام التأمين الإلزامي " تلتزم شركة التأمين بتعويض المتضرر عن الأضرار التي تتسبب بها المركبة المؤمنة لديها تأميناً إلزامياً وفقا لأحكام هذا النظام وبنسبة مساهمة المركبة المؤمنة لديها في إحداث الضرر".
- أشار الحضور إلى أن قانون السير كتشريع لم نكن طرفاً فيه ولم يؤخذ بالمقترحات والملاحظات التي قدمت بالنيابة عن قطاع التأمين، وتمت الإشارة إلى تطبيقات بعض الدول الأوروبية في التعامل مع هذا الموضوع، حيث تم تقسيم المشاة إلى ثلاث فئات هي (الفئة دون سن 15 عام، الفئة ما بين 15-60 عام، الفئة من 60 عام فما فوق).
- أشار الحضور بأن لجنة تأمين السيارات قد أجرت نقاشاً موسعاً على المجموعة الخاصة باللجنة لغايات الوصول إلى فهم لمضمون المادة(المادة 27 من قانون السير الأصلي، المادة 12 من القانون المعدل): "على الرغم مما ورد في هذا القانون، لا يلاحق السائق جزائيا إذا كان فعل المتضرر هو السبب الرئيسي لوقوع الحادث."

- وقد طرح تساؤل حول إذا ما كان هذا النص بهذه الصياغة كافٍ لاعتبار شركة التأمين غير مسؤولة عن التعويض في حال أدان مخطط الكروكا المشاة وأيدت هذه الإدانة بقرار جزائي؟؟، حيث إنه وفقاً لأحكام المادة 27 حمّل قانون السير المشاة مسؤولية التزامهم بممرات المشاة والجسور المخصصة لقطع الشوارع، ولن يلاحق السائق جزائيا إذا كان فعل المتضرر هو السبب الرئيسي لوقوع الحادث.
- أكد الحضور إلى أن نص المادة المعدل نص ممتاز ويلبي الطموحات، وتمت الإشارة إلى أنه في حال ظهور إشكاليات بعد التطبيق فمن الممكن أن تلجأ شركات التأمين إلى توفير منتجات تأمينية جديدة مثل تأمين الحوادث الشخصية وغيرها.
- كما تم التطرق لمفهوم المسؤولية الجزائية والمسؤولية المدنية، وإن دائرة المسؤولية المدنية أكثر اتساعاً من دائرة المسؤولية الجزائية حيث إن المشرع الأردني يقيم المسؤولية على أساس الضرر.
- إن شركات التأمين محددة مسؤوليتها التشريعية بمبالغ مقطوعة وإن ما يزيد عن حدود مسؤولية شركة التأمين يلتزم به السائق والمالك، وإن التطبيق العملي يمتد أثره على السائق والمالك لوجود مسؤولية بالتعويض.
- اتفق الحضور على ما يلي:-

1. إن نص المادة 27 من قانون السير الجديد هو نص غير مستحدث لأن مسؤولية المشاة بالالتزام بقواعد المرور وخاصة عبور الطريق من المكان المخصص للعبور كانت من ضمن المخالفات المدرجة ضمن قانون النقل على الطرق الذي حل محله قانون السير.
2. إن إلغاء مخالفة المشاة قبل التعديل الحالي أدت إلى التسبب بفوضى بالنسبة لعبور المشاة والتزامهم بالممرات المخصصة سواء جسور أو أنفاق أو ضمن ما هو مخطط في الشوارع لمرور المشاة، مما أدى إلى زيادة حوادث الدهس، وجاء قانون السير الجديد لمعالجة هذا الخلل وسيسهم دون شك في التخفيف من الحوادث المرورية التي ينتج عنها وفيات وأضرار جسدية من شأنها أن تحمل الدولة والمجتمع مسؤوليات ناتجة عن تصرف أو إهمال مقصود أو غير مقصود من المشاة، وكذلك من شأنه أن يضبط عملية مرور المشاة.
3. إن تعويض المضرور من حوادث السير ليس مقتصراً على شركات التأمين وإنما يمتد أثر ذلك التعويض إلى السائق والمالك.
4. أن أحكام القانون العام بالمادة (265) من (القانون المدني) قضت أيضاً بتحميل المتضرر المسؤولية عما يرتكبه من خطأ ألحق به الضرر.
5. قانون السير الجديد هو قانون عصري ويصب في المصلحة الوطنية سيسهم دون شك في التخفيف من الحجم الكبير للحوادث المرورية وبما ينسجم مع الرؤية الملكية بهذا الجانب.
6. شركات التأمين ملتزمة كما هي دائماً بتعويض المتضررين من حوادث السير وبما ينسجم مع أحكام نظام التأمين الإلزامي ساري المفعول.
7. سيسهم القانون الجديد في الحد من الحوادث المفتعلة التي يفتعلها المشاة للحصول على تعويضات غير قانونية وخاصة من المستثمرين وزوار المملكة، حيث كان لتصرفات المشاة مع مركبات الزوار سواء كانت أجنبية أو سياحية آثار سلبية.

الثاني عشر: موضوع الكفالات المطلوبة من مستوردي السيارات حسب قرار رئاسة الوزراء المفترض تطبيقه من 2023/10/1

- **لاحقاً لصدور قرار مجلس الوزراء الخاص بشأن إلزامية تقديم كفالة خطية على السيارات الجديدة وفقاً للتفاصيل الواردة بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم 36451/4/11/12 تاريخ 2023/6/21.**
- **تم عقد اجتماع بحضور معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل مع المسؤولين ومع الأطراف ذات العلاقة تاريخ 2023/7/8 لمناقشة آليات تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بشأن تنظيم سوق المركبات وتم الاتفاق على تشكيل فريق عمل برئاسة وزارة الصناعة والتجارة والتموين وعضوية كافة الجهات ذات العلاقة والتي تكون مهمتها وضع الأسس اللازمة لتطبيق القرار بالشكل الأمثل والانتهاء من العمل قبل تاريخ 2023/9/15.**
- **تم عقد الاجتماع الأول للفريق الفني تاريخ 2023/7/18 في مقر وزارة الصناعة والتجارة والتموين لمناقشة آليات تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بشأن تنظيم سوق المركبات وتم الاتفاق على تكليف كل من النقابة العامة لوكلاء السيارات وجمعية وكلاء السيارات وهيئة مستثمري المناطق الحرة بتقديم دراسة منفصلة من كل منهم عن الكفالات الحالية الموجودة في السوق والبنود المتشابهة بينهما ونموذج للكفالة المقترحة ليتم المقارنة بينهما والنقاش حول تلك البنود للوصول إلى صيغة كفالة موحدة يتم اعتمادها، وتسليم تلك الدراسة ليتم توزيعها على أعضاء الفريق الفني والطلب من إدارة الترخيص والمركبات تزويد الفريق الفني بآلية الفحص الجديدة والمتوقع إقرارها من قبلهم ومخاطبة الاتحاد الأردني لشركات التأمين لحضور اجتماعات الفريق الفني نظراً لاعتذار البنك المركزي الأردني عن المشاركة في الفريق.**
- **ورد للاتحاد كتاب السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 25101/1/1/1 تاريخ 2023/7/31 والموجه لأعضاء فريق العمل الخاص بتنظيم سوق المركبات حول دعوتهم لحضور الاجتماع تاريخ 2023/8/3 لبحث آليات تطبيق مضمون قرار مجلس الوزراء الوارد بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم 36451/4/11/12 تاريخ 2023/6/21 وتحديد الإجراءات اللازمة للتنفيذ.**
- **خاطب الاتحاد السادة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي والسادة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بكتابه رقم أت/2023/8/20 في 2023/8/2 إعلام الاتحاد بأسماء ممثلي اللجنتين ليُصار إلى إعلام السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين بأسماء ممثلي القطاع لها.**
- **تم عقد الاجتماع الثاني للفريق الفني تاريخ 2023/8/3 في مقر وزارة الصناعة والتجارة والتموين لمناقشة مقترحات الكفالة المقدمة من الأعضاء لاعتماد نموذج كفالة ومراكز صيانة، وتم الاتفاق على الطلب من الاتحاد الأردني لشركات التأمين دراسة موضوع تغطية شركات التأمين للكفالات وتعديل بعض بنود مسودة الكفالة المقترحة من قبل مدير مديرية حماية المستهلك بحسب ما تم التوافق عليه خلال الاجتماع وتأجيل مناقشة الاشتراطات الواجب توافرها بمراكز الصيانة ومناقشة موضوع قيمة الكفالة بعد وضع الاشتراطات الخاصة بمراكز الصيانة.**

- استناداً للتوصية المتخذة في الاجتماع، خاطب الاتحاد السادة شركات التأمين الأعضاء بكتابه رقم أت/2023/8/114 تاريخ 2023/8/14 ومرفقه نسخة من محضر الاجتماع الثاني للفريق الفني الخاص بتنظيم سوق المركبات تاريخ 2023/8/3 ونسخة من مسودة الكفالة المقترحة من السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين والأضرار التي ستشملها الكفالة والطلب من شركات التأمين إعلام الاتحاد في حال الرغبة بالاكتتاب بهذا النوع من التأمين تزويدنا بالملاحظات والمقترحات بهذا الخصوص ليُصار إلى عرضها ومناقشتها خلال الاجتماع الثالث للفريق الفني.
- استلم الاتحاد ملاحظات من (5) شركات تأمين بخصوص وثيقة الكفالات المطلوبة من مستوردي السيارات.
- تم عقد الاجتماع الثالث للفريق الفني تاريخ 2023/8/15 في مقر وزارة الصناعة والتجارة والتموين لمناقشة بنود الدليل المقترح للاشتراطات الواجب توافرها بمراكز الصيانة، وتم الاتفاق على تعديل بعض البنود والشروط الخاصة بمراكز الصيانة التي تم النقاش حولها ليتم إرسالها والنقاش حولها في الاجتماع القادم وإعادة دراسة قيمة الكفالة المالية المطلوبة من مراكز الصيانة المقترحة وإعادة دراسة نسبة الكفالة من قيمة المركبة المقترحة وضرورة إرسال أي مقترحات من الفريق الفني ليتم تضمينها ومناقشتها خلال الاجتماع القادم وتحديد الإجتماع القادم للفريق الفني وإعلام الفريق قبل فترة كافية بموعد الاجتماع.
- خاطب الاتحاد السادة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي بكتابه رقم أت/2023/8/171 في 2023/8/22 حول دعوتهم لحضور الاجتماع التنسيقي قبل اجتماع الفريق الفني الرابع تاريخ 2023/8/23 لمناقشة موضوع الكفالات وتبادل كافة الآراء والمقترحات ودراسة ملاحظات الشركات التي استلمها الاتحاد ليُصار إلى الاتفاق على ما تم طرحه في اجتماع الفريق الفني.
- عقدت اللجنة التنفيذية للجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي اجتماع تنسيقي قبل اجتماع الفريق الفني الرابع تاريخ 2023/8/23 لمناقشة موضوع الكفالات المطلوبة من مستوردي السيارات التي سيبدأ تطبيقها في 2023/10/1 وبعضوية قطاع التأمين في الفريق الفني لايجاد إمكانية توفير التغطيات التأمينية المطلوبة.
- أوضح الحضور أن موضوع الكفالات يخص لجنة تأمين الحريق كون الوثيقة تندرج ضمن فرع التأمينات العامة وليس ضمن فرع تأمين السيارات، وأن الشركات يجب أن تحصل على موافقة ومنحها الترخيص لإصدار وثيقة الكفالات من قبل البنك المركزي الأردني وهذا الأمر يستدعي توفر عدد من الأمور منها الحصول على دراسة اكتوارية فيما يخص موضوع الكفالات ومراسلة عدد من المعيدين وتوقيع اتفاقيات إعادة التأمين، الأمر الذي يتطلب منح الشركات مزيداً من الوقت وليس بالوقت المحدد من قبلهم لتطبيق موضوع الكفالات المطلوبة من مستوردي السيارات في 2023/10/1.

- أشار الحضور إلى أن الموضوع يتطلب دراسة كاملة للموضوع قبل الخوض به نظراً لصعوبة حصر السيارات التي تستورد من عدة بلدان وبوكالات غير معروفة أو حتى من غير وكالات وأن يكون دور اللجنة محايد في رأيه دون التطرق لأي جانب وأخذ وجهة نظر لجنة تأمين السيارات لخبرتها في هذا الموضوع بالإضافة إلى وجود عدد من الاشتراطات الواجب توفرها فيما يخص الأمور الفنية لوثيقة الكفالات مع الإشارة أن القرارات التي تتم من خلال اللجنة هي قرارات ارشادية وذلك لعدم وجود دور إلزامي من طرف الاتحاد اتجاه شركات التأمين.
- أفاد السيد عماد مرار منسق أعمال لجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي وعضو مجلس إدارة الاتحاد أن ملخص الموضوع مرجعه أن السيارات التي تستورد من قبل التجار المتواجدين في المنطقة الحرة قد أخذت حصة سوقية كبيرة من السيارات التي تستورد من قبل الوكالات حيث تتمتع بسعر رخيص مقارنة مع السيارات المستوردة من الوكالات 30-40% وخاصة السيارات الصينية ونظراً لعدم توفر وكيل لهذه السيارات فقد اعترض الوكلاء أن هذه السيارات بلا وكالة واي اعطال قد تحدث لها فلا يوجد من يقوم بالتصليح وأن التاجر قد أخذ على عاتقه ذلك الأمر بأن يقوم بكفالة السيارات لديه وتصليح أي أضرار ناجمة قد تحدث، مما أدى إلى ضرورة وجود آلية لتنظيم هذا الأمر من قبل كافة الجهات المعنية وإعطاء الامر صفة قانونية منظمة.
- أضاف السيد عماد مرار منسق أعمال لجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي وعضو مجلس أدارة الاتحاد أنه يؤيد ما ذكره المهندس عيسى أن الوضع الحالي هو من خلال إصدار Extended Warranty من الكفالة المصنعية والتي تصدر من قبل مصنع السيارة أو الوكيل وهي تكون تمديد عن الكفالة الاصلية لنفس المدة أو مدة أقل وفي حال وجود عيب مصنعي فإن الوكيل سيحرص على أن يتعامل مع الموضوع بحيث لا تتشوه سمعة السيارة أو يقل الطلب عليها في السوق.
- تمت الإشارة إلى أن نص الوثيقة المقترح من قبل السادة وزارة الصناعة والتجارة ليست وثيقة يمكن الاعتماد عليها لدى شركات التأمين نظراً لأن هناك العديد من الإجراءات التي يجب القيام بها وعدد من المراسلات التي يجب الخوض فيها مع معيدي التأمين ليتم الحصول على نص الوثيقة وإيجاد التسعير المناسب لها قبل اعتمادها لدى شركات التأمين والتي ما زالت بعض منها في عملية الخوض للحصول على الموافقة لممارسة هذا التأمين.
- أضاف السيد محمد الباسطي أنه قد حضر الاجتماع الثاني للفريق الفني وقد لاحظ أن المشكلة محصورة ما بين التجار وبين أصحاب الوكالات والخلاف فيما بينهم وفرق التسعير في السيارات المستوردة وكيفية إشراك ورش التصليح في هذه العملية بما يتناسب مع أصحاب المصلحة لهذا الأمر وأن إدخال التأمين في الموضوع ليس سببه إلا أن يكون هناك جهة لتتحمل الأخطار والأضرار التي قد تحدث دون دراسة كافية ومن أهمها موضوع توفر قطع الغيار للسيارات المستوردة وخاصة التي دون وكالات لها وهذا هو الامر الذي يجب الانتباه له لأن قطاع التأمين بغنى عن تحمل المزيد من الخسائر غير المدروسة وبالرغم من وجود عدد من الجهات الاخرى في الفريق الفني منها دائرة الترخيص والجمارك ومؤسسة المواصفات والمقاييس إلا أن دورهم يقتصر على عدد من الأمور التي لن يترتب عليها أي خسائر مالية مستقبلاً.

- أضاف السيد عماد مرار منسق أعمال لجنة تأمين الحريق والحوادث العامة والهندسي وعضو مجلس إدارة الاتحاد أن Product Liability يشمل أي أضرار قد تنتج عن المنتج وهو لا يحل محل تأمين الكفالة، وهناك سيارات لا يتم استيرادها في بعض الدول الشقيقة نظراً لتعذر توفير تأمين كفالة لها.
- أوصت اللجنة بأن يتم منح المزيد من الوقت لشركات التأمين للحصول على الترخيص من قبل السادة البنك المركزي الأردني والحصول على اتفاقيات مع معيدي التأمين واعتماد نص لوثيقة تأمين الكفالات بشكل يتناسب مع الشركات وبشكل مدروس من كافة الجوانب.
- ورد للاتحاد كتاب السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 26691/1/11/1 تاريخ 2023/8/21 والموجه لأعضاء فريق العمل الخاص بتنظيم سوق المركبات حول دعوتهم لحضور الاجتماع تاريخ 2023/8/24 لبحث آليات تطبيق مضمون قرار مجلس الوزراء الوارد بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم 36451/4/11/12 تاريخ 2023/6/21 وتحديد الإجراءات اللازمة للتنفيذ.
- تم عقد الاجتماع الرابع للفريق الفني تاريخ 2023/8/24 في مقر وزارة الصناعة والتجارة والتموين لمناقشة بنود الدليل المقترح للاشتراطات الواجب توافرها بمراكز الصيانة وتقديم شرح مبسط حول إنشاء منصة لاستلام طلبات الاشتراك من مراكز الصيانة، وتم الاتفاق على تعديل بنود دليل الاشتراطات الواجب توافرها في مراكز الصيانة والإصلاح حسب ما تم الاتفاق عليه، اعتماد قيمة الكفالة المالية المطلوبة من مراكز الصيانة المقترحة حسب ما تم التعديل بناء على الملاحظات التي تمت خلال الاجتماع السابق، ضرورة إرسال أي مقترحات من الفريق الفني قبل نهاية الأسبوع ليتم تضمينها ومناقشتها في مسودة القرار قبل إرسالها للتنقيح من مديرية الشؤون القانونية ليتم السير بإجراءات اعتمادها حسب الأصول.
- تم عقد اجتماع للفريق الفني تاريخ 2023/9/10 في مقر إدارة ترخيص السواقين والمركبات وذلك لاعتماد آلية فحص جديدة تتواكب مع معايير السلامة العامة العالمية للسيارات التي يتم التخليص عليها للسوق المحلي بناءً على البند (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (12190) تاريخ 2023/6/21 وتم الاتفاق على مخاطبة السادة مؤسسة المواصفات والمقاييس من أجل إعداد مواصفة أردنية لفحص المركبات لتطبيقها من قبل إدارة الترخيص للمركبات المستوردة وذلك قبل دخولها البلاد، تعديل التشريعات الناظمة لعملية الفحص الفني للمركبات لغايات إضافة بنود جديدة تخص معايير السلامة العامة في المركبات.
- قام الاتحاد بالتعميم على شركات التأمين الأعضاء بكتابه رقم أت/2023/9/96 في 2023/9/18 ومرفقه نسخة من كتاب السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 29243/1/1/1 في 2023/9/13 بخصوص قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (12190) الصادر بتاريخ 2023/6/21 والمتضمن "إخضاع السيارات (موديل سنة التخليص أو السنة التي تسبقها أو السنة التي تليها، وتكون المسافة التي قطعتها أقل من (1000) كيلو والمستوردة من التجار وأصحاب المعارض من غير الوكلاء)، إلى كفالة إلزامية ومن ضمنها المنفذة من شركات التأمين وفقاً للبند ثانياً حول الجهات المعتمدة لتنفيذ الكفالات.

- قام الاتحاد بإرسال بريد إلكتروني للسادة أعضاء اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات تاريخ 2023/10/11 ومرفقه القرار الصادر من السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم 29243/1/1/1 بتاريخ 2023/9/13 المتعلق بتأمين الكفالات على المركبات الحديثة والذي بدأ تطبيقه في 2023/10/1 والطلب بإعادة دراسة الموضوع من الناحية الفنية وصعوبات التطبيق على أرض الواقع وطرح أي بنود ترونها غير عملية أو غير مناسبة أو تؤثر على تطبيق القرار في المستقبل وذلك ليُصار إلى اثارتها من قبل الاتحاد قريباً.

الثالث عشر: مناقشة محضر اجتماع مشترك لأعضاء مجمع تأمين الحافلات/الباصات والحدود والبنك المركزي الأردني وممثلي المصفي القانوني للشركة العربية الألمانية للتأمين

- ناقشت اللجنة في اجتماعها تاريخ 2023/9/6 محضر اجتماع مشترك لأعضاء مجمع تأمين الحافلات/الباصات والحدود والبنك المركزي الأردني وممثلي المصفي القانوني للشركة العربية الألمانية للتأمين الأربعاء الموافق 2023/7/26، اطلع السيد عصام بركات رئيس اللجنة التنفيذية الحضور على نتائج الاجتماع المشترك لأعضاء مجمع تأمين الحافلات/الباصات والحدود والبنك المركزي الأردني وممثلي المصفي القانوني للشركة العربية الألمانية للتأمين يوم الأربعاء تاريخ 2023/7/26.
- قام الاتحاد بتعميم محضر الاجتماع المشترك لأعضاء مجمع تأمين الحافلات/الباصات والحدود والبنك المركزي الأردني وممثلي المصفي القانوني للشركة العربية الألمانية للتأمين بكتابه رقم أت/2023/8/122 تاريخ 2023/8/16 وأكدت اللجنة على التوصيات المتخذة فيه.

الرابع عشر: التواصل مع أعضاء الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات

استناداً إلى قرار السادة مجلس إدارة الاتحاد رقم 2898-2017/5 في 2017/3/22 المتضمن تعميم جميع محاضر اجتماعات اللجان الفنية العاملة تحت إطار الاتحاد على شركات التأمين الأعضاء بهدف تعميم الفائدة والإطلاع على جهود ونشاطات اللجان والمواضيع التي يتم بحثها خلال هذه الاجتماعات، قام الاتحاد بتعميم محاضر اجتماعات لجنة تأمين السيارات بموجب كتبه المرقمة أت/2023/3/95 تاريخ 2023/3/21 وأت/2023/8/121 تاريخ 2023/8/16 وأت/2023/10/148 تاريخ 2023/10/23 على شركات التأمين بعد مصادقة مجلس إدارة الاتحاد عليها، بهدف إبقاء الهيئة العامة للجنة على إطلاع فيما يتعلق بنشاطات اللجنة والمواضيع التي تدرسها.

الخامس عشر: البرامج التدريبية في تأمين السيارات لعامي 2023-2024.

أ. البرامج المنفذة خلال عام 2023:-

برنامج تدريبي ثاني على مستوى عربي بعنوان: مبادئ في "المعاينة والكشف على أضرار المركبات الحديثة"

عقد الاتحاد وبالتعاون مع الشركة المركزية (تويوتا) برنامج تدريبي ثاني على مستوى عربي بعنوان:- مبادئ في "المعاينة والكشف على أضرار المركبات الحديثة" للفترة من يوم الأحد الموافق 2023/10/15 لغاية يوم الإثنين الموافق 2023/10/16.

حاضر في البرنامج التدريبي الثاني مجموعة من المحاضرين من المهندسين المتخصصين بالمركبات في الشركة المركزية تويوتا وهم كل من:- المهندس سامر أبو ليل- مدير دائرة البودي والدهان، م. روزان سهاونه senior specialist operations development - وم. أحمد محمد محمود البغدادي- مستشار تقني ومنظم عمل Sr. Specialist, Technical Advisor & Controller، م. عمران محمد الطنطاوي - تدريب ودعم فني، Service Technical Engineer م. عادل حجير- مشرف تدريب ودعم فني Field Technical Unit Supervisor ، م. معاذ رحال - مدير عام الصيانة في الشركة على مدار يومين تدريبيين وبواقع (12) ساعة تدريبية.

تضمن البرنامج التدريبي المواضيع التالية وكما يلي:-

وهدف البرنامج التدريبي الذي يعقد للسنة الثانية على التوالي التركيز على التطبيقات العملية والخروج عن الجانب التقليدي في البرامج التدريبية من خلال التركيز على التطبيق العملي من خلال تعريف المشاركين بالمركبات وهيكلها وبنائها وتقسيماتها، وعرض فيديوهات وأوراق عمل حول المركبات بشكل عام وما يتعلق ببنيتها وهياكلها الداخلية وأجزاء المركبات، فيما سيخصص اليوم الثاني من البرنامج الموافق ليوم الإثنين 2023/10/16 للتطبيقات العملية مثل الكشف والمعاينة على عدد من المركبات المتضررة داخل كراجات الشركة المركزية (تويوتا)، وبضمنها المركبات الكهربائية حيث سيتم شرح آلية الكشف وتحديد الأضرار الممكن التعرض لها، ومعاينة حالات عملية لحالات مرورية بإشراف مختصين من إدارة الصيانة في الشركة من ذوي الخبرة والكفاءة، وكذلك استعراض آلية تعبئة نموذج تقرير الكشف الذي يصدر عن شركة تويوتا عن المركبات المتضررة وما يتضمنه من بنود وكلف الإصلاح وقطع الغيار وآلية تحديد نقصان القيمة وغيرها من التفصيلات التي تهم شركات التامين لمساعدتها في تحديد حجم الضرر وقيمة التعويض المترتب على الحادث في ضوء التغطيات التأمينية التي توفرها وثائق التأمين المعمول بها.

شارك في هذا البرنامج (30) مشاركاً من شركات تأمين محلية ومشاركين من جهات محلية أخرى ومن الاتحاد الأردني لشركات التأمين.

(يفرد هذا التقرير جزء مفصل عن البرنامج التدريبي في باب النشاط الثقافي للاتحاد)

ب. مشاريع التدريب في تأمين السيارات ضمن الخطة التدريبية لعام 2024

إيماناً من الاتحاد بأهمية تدريب الكوادر العاملة في قطاع التأمين محلياً وعربياً ومواكبة كل ما هو جديد في عالم التأمين، وفي إطار تحديد الاحتياجات التدريبية للكوادر العاملة في مجال تأمين السيارات وفي ضوء ما تم رصده من الاستبيانات التي تم توزيعها خلال البرامج التدريبية التي عقدها الاتحاد خلال العام الحالي من احتياجات تدريبية للعاملين في شركات التأمين المحلية والعربية ومنتسبي القطاعات الأخرى التي مثلها عدد من المشاركين في هذه البرامج، فقد اعتمد الاتحاد ضمن الخطة التدريبية النشاط للعاملين في تأمين السيارات خلال 2024 وكما يلي:

- **برنامج تدريبي بعنوان: "تأمين المركبات (الاكتتاب والتعويضات) بواقع 12 ساعة تدريبية على مدار يومين (الأربعاء-الخميس) 23-2024/10/24.**

السادس عشر: التعاون الأردني العربي في مجال تأمين المركبات

واصل الاتحاد عام 2023 التنسيق مع الاتحاد العام العربي للتأمين من خلال المشاركة في نشاطات لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة وكما يلي:-

أولاً: في إطار التمثيل الدائم لسوق التأمين الأردني في اللجان العربية واستجابة لطلب الاتحاد العام العربي للتأمين لتسمية ممثل السوق الأردني في اللجنة العربية لتأمين السيارات والمكاتب العربية الموحدة للدورة 2022-2024 جدد الاتحاد عضويته في اللجنة العربية لتأمين السيارات بكتابه رقم أت/2023/11/36 تاريخ 2023/11/7 وتسمية الدكتور مؤيد الكلوب مدير الاتحاد ممثلاً لسوق التأمين الأردني كعضو أصيل والسيد ماهر عواد مساعد مدير الاتحاد لشؤون الدراسات والتدريب كعضو مناوب.

ثانياً: المشاركة في اجتماعات لجنة السيارات والمكاتب العربية الموحدة

شارك ممثلو سوق التأمين الأردني في عدد من اجتماعات لجنة تأمينات السيارات العربية التي عقدت وجاهياً أو عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال المرئي وكما يلي:-

أ. **شارك الدكتور مؤيد الكلوب مدير الاتحاد في أعمال اجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة الذي عقد في بيروت للفترة 15و2023/2/16.**

ب. **حضر المهندس ماجد سميرات رئيس الاتحاد جانب من الاجتماع وشارك الدكتور مؤيد الكلوب مدير الاتحاد في اجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة المنعقد في العقبة – الأردن على هامش مؤتمر العقبة التاسع للتأمين يوم 2023/5/14.**

ج. **شارك المهندس ماجد سميرات رئيس الاتحاد في الإجتماع 109 لمجلس الاتحاد العام العربي للتأمين الذي عقد في الجزائر يوم 2023/5/29.**

د. **شارك الدكتور مؤيد الكلوب مدير الاتحاد في اجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة الذي عقد في دبي – الإمارات العربية المتحدة في 21و22 ديسمبر/2023 عبر تطبيق Zoom.**

السابع عشر: آلية عمل اللجان الفنية العاملة تحت إطار الاتحاد

- تم تحديث بيانات أعضاء الهيئة العامة والتأكد من مطابقة ممثلي الشركات ومتطلبات اللجان من حيث المنصب الوظيفي وسنين الخبرة.
- في ضوء قرار مجلس إدارة الاتحاد رقم 3927 المتخذ في جلسته ج/2023/3 – 12/ السابعة عشرة في 2023/5/1 والقرار اللاحق رقم 3939 المتخذ في جلسته 2023/4 في 2023/5/24، قام الاتحاد بمخاطبة المدراء العامون والرؤساء التنفيذيون لشركات التأمين ورؤساء وأعضاء اللجان التنفيذية في الاتحاد وأعضاء الهيئات العامة للجان العاملة تحت اطار الاتحاد بكتابه رقم أت/2023/6/67 تاريخ 2023/6/7 ومرفقه نسخة من آلية عمل اللجان المعدلة وبصيغتها النهائية ومع العلم بأنه سيبدأ تطبيق بنود آلية عمل اللجان إبتداءً من تاريخ قرار المجلس.

الثامن عشر: تشكيلة اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات للدورة 2022 – 2024

تنفيذاً لتعليمات تشكيل اللجان الفنية العاملة في الاتحاد بأن تكون دورة اللجنة التنفيذية لمدة سنتين، وقرار مجلس إدارة الاتحاد رقم 3924-2023/2 المتخذ بتسمية السيد وليد القططي منسقاً لأعمال لجنة تأمين السيارات.

تشكيلة اللجنة التنفيذية الحالية من كل من ممثلي شركات التأمين التالية أسماؤهم:-

1.	عصام بركات	رئيس اللجنة	ممثل شركة الشرق الأوسط للتأمين
2.	رائد جودة	نائب رئيس اللجنة	ممثل شركة التأمين الأردنية
3.	نورز بشتو	عضو	ممثل المجموعة العربية الأردنية للتأمين
4.	عادل عبد الغفور	عضو	ممثل شركة المنارة الإسلامية للتأمين
5.	عبد الحليم قطيشات	عضو	ممثل شركة المتوسط والخليج للتأمين (ميدغلف)